تاريخ الإرسال: 2019/05/26 تاريخ القبول: 2020/08/20

المشاريع الاستثمارية الجزائرية الواعدة في ظل الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا "نيباد": تحديات الحاضر ورؤى المستقبل

(Algeria's promising investment projects under the New Partnership for Africa's Development "NEPAD": challenges of the present and visions of the future)

د. لزهاري زواويد[*1]، د. يمينة مفاتيح[2]

[1]مخبر التنمية الإدارية للارتقاء بالمؤسسات الاقتصادية، جامعة غرداية (الجزائر)، Zou.lazhar@yahoo.fr

[2]جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر)، yamina136@gmail.com

الملخص:

تهدف دراستنا هذه إلى تسليط الضوء على دور الجزائر في دعم وتطوير الاقتصاد الإفريقي من خلال المشاريع الاستثمارية التي بادرت بها الجزائر في ظل شراكة التنمية الإفريقية "نيباد"، بحيث تنوعت في عديد القطاعات من بينها البنى التحتية، الطاقة والاتصالات. تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة باعتباره الأنسب للإجابة على إشكاليتها والتي تتمحور أساسا حول مدى أهمية المشاريع الاستثمارية الجزائرية في ظل شراكة التنمية الإفريقية "نيباد" في تعزيز موقع الجزائر الاستثماري والدبلوماسي بالقارة السمراء وتموقع شركاتها. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها أن المشاريع الاستثمارية الإستراتيجية على غرار ميناء تيبازة التجاري، الطريق العابر للصحراء، مشروع أنبوب الغاز العابر للصحراء "نيغال" ومشروع شبكة الألياف البصرية من الجزائر إلى دول إفريقية (خط الجزائر–زيندر–أبوجا) هي مشاريع واعدة يمكن أن تفيد الجزائر مستقبلا إذا تم استغلالها بصورة جيدة، كما تسمح هذه المشاريع بتعزيز التقارب جنوب –

*المؤلف المرسل

جنوب بالقارة السمراء، وتتيح الاستفادة من الفرص الخاصة بالاقتصاد والاندماج التجاري بين الدول الإفريقية.

الكلمات المفتاحية: مشاريع استثمارية، شراكة التنمية الإفريقية "نيباد"، المبادلات التجارية، التحديات.

Abstract:

This study aims to highlight the role of Algeria in supporting and developing the African economy through the investment projects initiated by Algeria under the African Development Partnership (NEPAD), which varied in many sectors including infrastructure, energy and telecommunications.

The analytical-descriptive approach was used in this study as the most appropriate to answer its problem, which is mainly focused on the importance of Algerian investment projects under the African Development Partnership. (NEPAD) In strengthening Algeria's investment and diplomatic position in the continent and positioning its companies.

The study found a number of results: the most prominent of which are the strategic investment projects such as the Tebaza commercial port, the Trans-Saharan Road, the Trans-Sahara Gas Pipeline Project and the fiber-optic network project from Algeria to African countries (Algiers-Zinder-Abuja) are promising projects that could benefit Algeria in the future if Well-exploited. These projects also allow the South-South proximity to the Black Continent to be strengthened and allow for opportunities for economic and commercial integration among African countries and also to provide access to opportunities for economic and commercial integration among African countries.

Key Words: Investment projects, New Partnership for Africa's Development (NEPAD), Trade Exchanges, Challenges.

المقدمة:

في ظل العولمة والتغيرات السريعة التي يشهدها العالم اليوم، أضحى التعاون والتكامل الاقتصادي ما بين الدول ضرورة تقتضيها الظروف الخارجية، فكان الاهتمام بهذا التعاون والتكامل أكثر وضوحاً بالنسبة للدول النامية التي رأت في التعاون الاقتصادي فيما بينها حلاً مناسباً للمشكلات التي تواجهها حركة بناء الاقتصاد الوطني.

وعلى صعيد القارة الإفريقية يمكن القول بأن لها تاريخ طويل مع تجارب التعاون والتكامل، يعود بعضها إلى الحقبة الاستعمارية، وفي أعقاب الاستقلال سعت الدول الإفريقية على اختلاف حظوظها من النجاح والإخفاق – إلى تأسيس مشروعات للتكامل الإقليمي، بوصفها استكمالاً لمشروعات التحرر الوطني والاستقلال، ومما لا يدع مجالا للشك أن لإفريقيا كل مقومات الاقتصاد الوازن الذي يمكنها من تحقيق منطقة التبادل الحر دون عناء إذا تم تجسيد الإرادة السياسية المعلن عنها، بدءً مما استهدفه مسار"الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا"(النيباد)، كون الاقتصاد يصنع الفارق في السوق العالمي بل ويتحكم في الموازنات الصناعية والمالية ورغم ذلك لا يساهم الاقتصاد الإفريقي المنتج (دون الكلام عن الموارد الطبيعية الخام) في الاقتصاد العالمي إلّا بنسبة ضئيلة.

الجزائر وباعتبارها من دول القارة الإفريقية ونظرا لوزنها وثقلها السياسي والاقتصادي في المنطقة كانت السبّاقة لطرح وتبني مبادرة "النيباد" مع مجموعة من دول القارة الإفريقية، إيمانا منها بضرورة تحقيق التكامل بين هذه الدول، فإطلاق هذه المبادرة لم يكن لأجل إقامة تحالفات وحسب، بل لمجابهة التحديات التي فرضتها الدول الكبرى على دول القارة، وكذلك لأجل تحقيق النمو والتنمية المستدامة داخل هذه الدول، كما أن التبعية الخارجية لمعظم اقتصاديات القارة، واستنزاف خيراتها من قبل الدول العظمى، أوجب إعادة التفكير في إقامة العلاقات، وتكييفها بما يخدم مصالح هذه الدول، وفي هذا الإطار اقترحت الجزائر جملة من المشاريع الإقليمية ذات البعد الإستراتيجي بهدف تحقيق التكامل والتعاون مع دول الجوار وباقي دول القارة، كما أن هذه المشاريع التي تبنتها الجزائر، ستفيد كافة الأطراف المعنية إذا ما تم استغلالها بالصورة الصحيحة واللازمة. في ضوء

هذا تأتي ورقتنا البحثية لتسلط الضوء على أبرز المشاريع الاستثمارية التي تبنتها الجزائر في إطار مبادرة " النيباد" لتحقيق الأهداف الاقتصادية الخاصة والعامة للدول المعنية.

يمكننا تناول موضوع المشاريع الاستثمارية الجزائرية الواعدة في ظل مبادرة "نيباد" من خلال هذه الورقة البحثية بمحاولة الإجابة على السؤال التالي:

- **ما مدى أهمية المشاريع الاستثمارية الجزائرية في ظل الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا "نيباد" في تعزيز موقع الجزائر الاستثماري والدبلوماسي بالقارة السمراء وتموقع شركاتها؟**

أهمية الدراسة: تنبع أهمية هذه الدراسة من خلال معرفة التطور الحاصل في المشاريع الاستثمارية التي تقودها الجزائر في إطار الشراكة الإفريقية، والتي من شأنها أن تسهم في تطوير الاقتصاد الوطني مستقبلا، إذا ما تم استغلال هذه الفرص التنموية وتغيير الوجهة إلى القارة السمراء أين توجد الموارد والإمكانيات اللازمة لتحقيق التنويع الاقتصادي وتسهيل المبادلات التجارية والتعاون الاقتصادي مع دول القارة، الأمر الذي يعود بالنفع لكافة الدول المعنية والمتعاونة من أجل تحقيق التنمية بها.

أهداف الدراسة: إن الهدف الذي تطمح إليه هذه الدراسة هو الوقوف على واقع المشاريع الاستثمارية الجزائرية التي تم العمل عليها في إطار شراكة التنمية الإفريقية "النيباد"، والتعرف من خلال هذه الورقة البحثية على الأهداف والمواضيع الرئيسية التي تتبناها هذه الشراكة في إطار التكامل الاقتصادي الإفريقي.

المنهج المستخدم: في دراستنا هذه وبغية الوصول للنتائج المرجوة، استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي كونه ملائما للإجابة على تساؤل الدراسة، وهذا بالتطرق للمحاور التالية:

- ✓ **المحور الأول:** الإطار المفاهيمي للشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا "نيباد"؛
- ✓ **المحور الثاني:** تحديات ورهانات المشاريع الاستثمارية الجزائرية في ضوء شراكة "النيباد".

1- الإطار المفاهيمي للشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا "نيباد"

1-1 تعريف "النيباد" (NEPAD):

- التعريف اللغوي: هي من أصل انجليزي (nepad) والتي تعني باللغة الإنجليزية "New Partnership For Africa's Development " ويقصد بها "الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا"[1].

- التعريف الإصطلاحي:

"النيباد" هي إستراتيجية لإعادة هيكلة إفريقيا وتخليصها من التخلف وتعزيز التنمية المستقلة والنهوض بالحكم الاقتصادي والاستثمار في الشعوب الإفريقية ومواجهة التحديات الحالية التي تواجه القارة الإفريقية والتي تتمثل بالفقر المتزايد والتخلف واستمرار التهميش..، تلك الإستراتيجية التي انبثقت من التفويض الممنوح لخمسة رؤساء دول تتمثل بكل من (الجزائر، مصر، نيجيريا، السنغال، جنوب إفريقيا) من قبل منظمة الوحدة الإفريقية (U.A.O) لتنمية وتوحيد صيغ التنمية الاجتماعية والاقتصادية لأفريقيا، في الاجتماع الـ 37 لمنظمة الاتحاد الإفريقي في زامبيا جويلية 2001، إذ تبنى رسميا وثيقة الصيغة الإستراتيجية [2].

وهي عهد قطعه قادة إفريقيا على أنفسهم، يستند إلى رؤية واضحة وراسخة مفادها بأن واجبهم يتبلور أساسا في استئصال الفقر وفي وضع بلدانهم فرادى ومجتمعة على مسار يؤدي بالقارة إلى تحقيق النمو المستدام والتنمية المستدامة، كما تستند رؤيتهم المشتركة واقتناعهم الراسخ إلى المشاركة الفعّالة في الاقتصاد العالمي وفي الحياة السياسية في العالم، ويقوم هذا البرنامج على انتشال شعوب القارة السمراء أنفسهم من التخلف والإقصاء الذي يعيشونه اليوم في عالم يتسم بالعولمة والتغير[3].

2-1 ميلاد "النيباد" (NEPAD):[4]

جاءت (النيباد) نتيجة مشاوراتٍ وتعديلاتٍ متعددة لمقارباتٍ تنموية قدَّمها جيلٌ جديد من القادة الأفارقة رأى أنَّ الصبغة السياسية التحررية لمنظمة الوحدة الأفريقية لم تعد كافية في ظل إلحاحِ سؤال التنمية وتأخر القارة الكبير وهامشية دورها على المستوى الدولي.

ولعلّ أبرز هذه المقاربات شراكة الألفية من أجل إصلاح أفريقيا وعرابها الرئيسي الأسبق لجنوب أفريقيا "تابو مبكي"، الذي كشف عنها النقاب خلال أشغال منتدى دافوس الاقتصادي العالمي 2001.

وقبل مخطط أمبيكي، كان الرئيس السنغالي "عبد الله واد" قد قدَّم أمام القمة الفرانكفونية بالكاميرون في جانفي 2001، "مخطط أوميغا" الذي ضمَّنه رؤيتَه لـ"النهضة الأفريقية" وأُدمجت المقاربتان في مخطط جديد أُطلق عليه (المبادرة الجديدة من أجل أفريقيا) التي أثمرت في النهاية الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا "نيباد" التي كانت جنوب أفريقيا والسنغال والجزائر ونيجيريا ومصر أهم المدافعين عنها، ويرجع لهم الفضل في تبنيها من قبل القمة الأفريقية في العام 2001.

تم العمل على دمج المبادرتين بناءً على قرار من القمة الاستثنائية لمنظمة الوحدة الإفريقية في سرت ليبيا في مارس 2001، وشاركت فيها اللجنة الاقتصادية الإفريقية التابعة للأمم المتحدة بوثيقتها المسماة (الميثاق العالمي الجديد مع إفريقيا/ New Global Compact With Africa)، وقد توجت هذه المهمة بالمبادرة الإفريقية الجديدة (NAI) التي تبعتها قمة لوساكا، ودعت إلى ترويجها على أوسع نطاق على المستويين الإفريقي والدولي، وتبعه الدعم والتأييد لها من جانب شركاء التنمية الإفريقية، ومن جانب الشعوب الإفريقية، كما عينت القمة لجنة رئاسية لتنفيذ المبادرة تتكون من 15 من رؤساء الدول والحكومات الإفريقية، وفي الاجتماع الأول لهذه اللجنة في أبوجا في أكتوبر 2001 تم إعلان الصيغة النهائية للمبادرة وتغيير اسمها إلى "النيباد" ووضعت لها الهياكل التنظيمية والإدارية لتمضى على طريق التنفيذ الفعلي.

1-3 أولويات وأهداف "النيباد": وتتمثل فيما يلي:[5]

- تهيئة بيئة العمل الملائمة للتنمية المستدامة من خلال نشر السلم والأمن وترسيخ الحكم الراشد؛
- التعاون والتكامل على الصعيد الإقليمي؛
- العمل على تشجيع الاستثمار الزراعي وتنمية الموارد البشرية مع التركيز على الصحة والتعليم والتقنية الحديثة؛

– تدعيم اقتصاد القارة عن طريق زيادة وتنويع الإنتاج والصادرات، لاسيما التصنيع الزراعي، والصناعة التحويلية، وتحويل المعادن الخام إلى مواد مصنعة، النهوض بقطاع السياحة بالقارة؛

– دفع عجلة التجارة فيما بين البلدان الإفريقية والوصول بصادراتها إلى الأسواق العالمية؛ تعبئة الموارد عن طريق زيادة الادخار والاستثمار على المستوى المحلي؛

– رفع حصة أفريقيا من التجارة العالمية وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، ومضاعفة تدفقات رأس المال من خلال تخفيض الديون وزيادة المعونة.

كما وضعت مبادرة "النيباد" أهدافا حددت آجالا لبلوغها منها:

– تحقيق نمو في الناتج المحلي الإجمالي بمعدل7٪ سنوياً على الأقل على مدى 15 سنة؛

– ضمان تحقيق القارة لأهداف التنمية المستدامة العالمية المتفق عليها من قبل الأمم المتحدة والمتعلقة بتخفيف الفقر وتعميم التعليم ودعم الصحة وحماية البيئة وغيرها، ومن ذلك، خفض نسبة السكان الذين يعيشون في حالة فقر شديد إلى النصف، والتحاق جميع الأطفال في سن الدراسة بالتعليم الابتدائي، وتقليل معدلات الوفيات بينهم، والمساواة بين الجنسين؛

– تعزيز التوجه الإفريقي نحو الإصلاح والتحديث والتطوير من خلال تبادل الخبرات بين الدول الأعضاء التي تمثل الآن نحو٪ 50 من مجموع الدول الأفريقية؛

– مراجعة بعض الدول لقراراتها وعلاقاتها البينية المتعلقة بالجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

1-4 هيكلة "النيباد":

استحدثت "النيباد" عددا من الأجهزة الرئيسية واللجان المرتبطة بها، وهي: [6]

1-4-1 لجنة التنفيذ الرئاسية: تضم رؤساء الدول الخمس أصحاب المبادرة، إلى جانب رؤساء 15 دولة أخرى تمثل في مجموعها مناطق القارة الجغرافية الخمس، بواقع أربع دول عن كل منطقة، وتختص اللجنة بالترويج للمبادرة، وكسب التأييد الدولي لها، وتحديد

السياسات والأولويات الخاصة ببرنامج عملها ومتابعة تنفيذها، وتقدم تقارير دورية عن أعمالها لقمة الاتحاد الأفريقي.

1-4-2 لجنة التسيير: وتتشكل من ممثلي رؤساء الدول أعضاء لجنة التنفيذ، وتتولى إعداد الخطط التفصيلية لبرنامج العمل والتحرك لتنفيذ المبادرة، فضلا عن دورها في إدارة الحوار مع شركاء التنمية – على مستوى الممثلين الشخصيين- لكسب التأييد والدعم من جانب مجموعة الثماني والدول المتقدمة للجهود الأفريقية لتحقيق التنمية في القارة.

1-4-3 المحفل الرئاسي للآلية الأفريقية لمراجعة النظراء: يتكون من رؤساء الدول والحكومات الأعضاء بالآلية، وتستند هذه الأخيرة في إنشائها على بيان قمة الاتحاد الإفريقي في "ديربان" عام 2002 والخاص بالديمقراطية والحكم الرشيد، وتعني هذه الآلية اختيار وتقويم أداء الدولة من قبل دول أخرى والغاية الأسمى للآلية هي مساعدة الدولة التي تخضع لعملية المراجعة على تحسين أدائها التنموي في عملية صنع القرارات واختيار أفضل الوسائل مع الالتزامات بالمعايير المتعارف عليها.

1-4-4 السكرتارية: مقرها بريتوريا، وتعمل جهازا فنيا لمساعدة لجنتي التنفيذ والتسيير في أداء مهامهما.

ويمكن تلخيص هيكلة "النيباد" في الشكل التالي

الشكل 01: الهيكل التنظيمي "للنيباد"

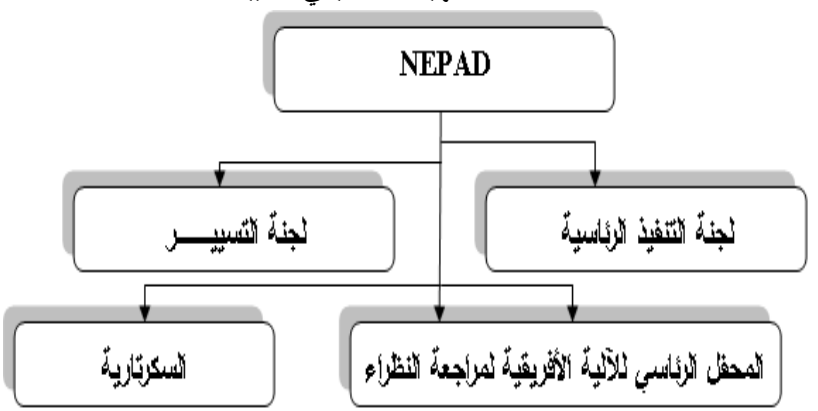

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماد على ما سبق

1-5 محفزات التكامل الإفريقي على ضوء مبادرة "النيباد":

توجد مجموعة من العوامل والاعتبارات المحفزة للدول الإفريقية كي تسعى بقوة نحو التكامل الاقتصادي والتنموي، ومن أبرز هذه العوامل:[7]

1-5-1 التقارب الجغرافي: الغالبية العظمى- إن لم تكن كافة دول القارة- لا تفصل بينها حدود طبيعية، بل هي في أغلبها الحدود الهندسية التي وضعها الاستعمار.

1-5-2 تشابه النظم السياسية: في المرحلة التالية على انتهاء الحرب الباردة، اكتسحت القارة الإفريقية موجة الديمقراطية وظهرت آليات تطبيق الديمقراطية – حتى وإن كانت تتسم بالصورية في بعض المراحل- وسط تراجع يصل إلى حد الاختفاء لنظم الحزب الواحد ونظم الحكم العسكرية.

1-5-3 وجود رأي عام مشجع لعملية التكامل: حيث تتعطش الشعوب الإفريقية إلى أي خطوة تجمعها أو تقربها من بعضها بعضا.

1-5-4 وجود تجانس ثقافي: خاصة بعد ظهور وشيوع ثقافة الفضائيات وشبكة المعلومات الدولية (الإنترنت).

1-5-5 الاشتراك في التطور التاريخي والاجتماعي: فقد عانت كافة الدول الإفريقية من الاستعمار ومن الصعوبات الاقتصادية في الفترة التالية على الاستقلال، ومن تراكم الديون ومن سلبيات التبعية الاقتصادية لدول الاستعمار السابق كما تشترك جميعها في الاهتمام بتجنب الآثار السلبية للعولمة ومحاولة إظهار الاهتمام بحقوق الإنسان وسيادة القانون والشفافية والمساءلة (المحاسبية).

1-5-6 تشابه القدرات العسكرية والاقتصادية: تتسم الإمكانات العسكرية والاقتصادية للجانب الأعظم من دول القارة بالضعف الشديد باستثناء دول قليلة مثل مصر والجزائر في الشمال، وكينيا شرقا، ونيجيريا غربا، وجنوب إفريقيا جنوبا.

1-6 المعوقات الاقتصادية للتكامل الإقليمي في إفريقيا: يمكن تلخيصها في النقاط التالية:[8]

1-6-1 عدم ملائمة نموذج التكامل المتبع: بحيث نجد أن العديد من التجمعات الاقتصادية في القارة قد تمت صياغتها على شاكلة النموذج الأوروبي المستند إلى قاعدة: "دعه يعمل دعه يمر"، والتركيز غير المحدود على تحرير التجارة الإقليمية.

1-6-2 هشاشة وضعف البنى التحتية: يُعد فقر البنى التحتية الأساسية، كالطرق والاتصالات والطاقة الكهربائية، عقبات اقتصادية إضافية تؤدي إلى تكاليف إضافية تُضعف حجم التجارة بين الدول الإفريقية.

1-6-3 قلة المشروعات الخاصة وصغر حجمها: بحيث أن قلة عدد المشروعات الخاصة، وصغر حجمها، والافتقار إلى التكامل بينها، يعد عائقا أمام إمكانية التكامل في ظل وجود علاقة تتسم بالتنافسية بين منتجات البلدان الإفريقية.

1-6-4 **الفساد بمظاهره المختلفة:** للفساد بأنماطه المختلفة دور أساسي في التأثير في مساعي التكامل الإقليمي في إفريقيا.

1-6-5 التبعية الخارجية للاقتصاديات الإفريقية: إفريقيا حتى اليوم – تعتمد على أوروبا في جانبها الأكبر من معاملاتها الاقتصادية الخارجية، ولعلّ من أبرز مظاهر هذه التبعية علاقة فرنسا بالدول الفرانكفونية في غرب إفريقيا، والتي ظهرت جلية في تشجيع فرنسا قيام الجماعة الاقتصادية لغرب إفريقيا "سياو" لتضم الدول الفرانكوفونية دون غيرها من دول الإقليم، ومساندتها لهذه الجماعة في وضع خطط وبرامج تكاملية وتنفيذها لخدمة المصالح الفرنسية.

على ضوء ما سبق، وفي ظل معوقات التكامل الإقليمي الإفريقي، والتي من أبرزها المعوقات الاقتصادية، سعت الجزائر جاهدة في ضوء الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (NEPAD) لتذليل وتجاوز هذه المعوقات من أجل المصالح المشتركة الخاصة للبلاد والعامة للقارة السمراء، من خلال اقتراح وتبني جملة من المشاريع الاستثمارية الواعدة التي يُفترض أن تعود بالنفع لدول القارة الإفريقية كافة، تم البدء في بعضها وبعضها الآخر لازال لم ير النور بعد نتيجة ظروف داخلية وخارجية مست الدول المعنية بهذه المشاريع، تتعلق هذه المشاريع بقطاعات هامة وإستراتيجية على غرار قطاع البنى

التحتية، الطاقة والاتصالات، سنقوم باستعراضها في ورقتنا البحثية هذه في المحور الثاني منها.

2- تحديات ورهانات المشاريع الاستثمارية الجزائرية في ضوء شراكة "النيباد"

2-1 واقع المبادلات التجارية بين الجزائر وباقي دول إفريقيا

استطاعت الجزائر من إسماع صوتها في المجمعات الدولية والتأكيد على أن إفريقيا شريك حقيقي يمكن الاعتماد عليه في العلاقات الدولية، وهذا من خلال مرافعتها التي ارتكزت منذ البداية على رؤية إستراتيجية لتطور الوضع الدولي لدى احتضانها قمة الوحدة الإفريقية عام 1999 قبل أن تتحول إلى اتحاد إفريقي سنة 2001 أن تضمن انفتاح القارة الإفريقية على المراكز الاقتصادية الدولية الكبرى[9].

ترى الجزائر اليوم أوراقا رابحة لإفريقيا في حديثها مع الكبار، فهي تعد إلى يومنا هذا سوقا مهمة للاستيراد بحجم يقارب 35 مليار دولار سنويا، وإمدادات من الغاز رخيص الثمن إلى أوروبا الذي يؤمنها شر أي إرباك محتمل قد تتسبب فيه قرارات فجائية لروسيا البيضاء بوقف الإمدادات العابرة إليها من روسيا عبر أراضيها. في حين تمثل جنوب إفريقيا الخزان الأكبر من الذهب والألماس والأورانيوم الذي ما تزال الشركات الأمريكية والإسرائيلية تتفنن في استغلاله. أما أثيوبيا فهي السوق الرائجة لتجارة السلاح وعلاجات أمراض الفقر، وتوفر بعض دول الخليج أكبر احتياطي في العالم من النفط ومن العملة الصعبة ومن الصناديق السيادية ومن واردات السياحة [10].

نستعرض في هذا الجانب من ورقتنا البحثية هذه، واقع المبادلات التجارية بين الجزائر وباقي دول إفريقيا، بحيث يمكن اختصارها فيما يلي:[11]

- حجم المبادلات التجارية بين الجزائر والدول الإفريقية لا يتجاوز 3 ملايير دولار، تشكل منها الصادرات 1.6 مليار دولار فيما تستورد الجزائر 1.4 مليار دولار؛
- 96 % من المبادلات التجارية تتم بين الجزائر و5 دول إفريقية فقط، ما يعني أن بقية الدول الإفريقية لا تملك علاقات تجارية مع الجزائر، وهو تبادل ضعيف جدا؛
- بلغت صادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات 206 مليون دولار فقط، ما يمثل 12% من حجم الصادرات الجزائرية في هذا المجال، 98% لخمس دول إفريقية.

ما يمكن ملاحظته مما سبق أن الجزائر وعلى عكس دول الجوار تأخرت في اقتحام الأسواق الإفريقية لا سيما أسواق غرب إفريقيا من خلال فتح مكاتب ربط وممثليات تجارية فضلا عن فروع بنوكها من أجل استقطاب رؤوس الأموال، كما أن الجزائر تتوفر حاليا على ثلاث مكاتب ربط ومراكز تجارية في كوت ديفوار والسينغال والكاميرون غير أن نقص الخدمات اللوجيستيكية وعدم مرافقتها من قبل البنوك سيحول دون تطوير خدماتها وتحقيق الأهداف المرجوة.

2-2 أهم المشاريع الاقتصادية الجزائرية في ضوء شراكة "النيباد":

أدركت الجزائر، مؤخرا، أن الرهان الاقتصادي على إفريقيا رابح على المدى المتوسط والبعيد، فالقارة مرشّحة لأن تتحول إلى إحدى أكبر الأسواق العالمية؛ أزيد من ملياري نسمة في أفق 2050. لذا، أضحت إستراتيجية التعاون الاقتصادي (جنوب – جنوب) تحظى بالأولوية في الأجندة الاقتصادية الجزائرية.

وذكر تقرير لوكالة "إيكوفين" للدراسات الاقتصادية في القارة الإفريقية، أن الشركات الاقتصادية الجزائرية، تتجه حاليا نحو القارة الأفريقية من أجل البحث عن الفرص والاستثمار، وأن المسؤولين الجزائريين اكتشفوا مؤخراً أهمية هذا البعد الأفريقي بعد فوات الأوان[12]. ولأجل ذلك التوجه كانت الجزائر قد وضعت اللبنات الأساسية لتعزيز موقعها الاستثماري والدبلوماسي بالقارة السمراء وكذا تموقع شركاتها[13]، وهذا من خلال المشاريع التالية:

2-2-1 ميناء تيبازة التجاري: حيث يأتي بناء ميناء تيبارة التجاري (70 كلم غرب العاصمة الجزائرية) كتتويج لهذا المسعى، وينتظر من ميناء الوسط بالحمدانية عند إنجازه أن يصبح من بين 30 أهم ميناء تجاري عبر العالم الذي يعرف نشاطا كثيفا في نقل الحاويات ويخصص للشحن العابر وإعادة الشحن فيما تسمح المنشئات الفنية برسو أكبر باخرة تجارية بالعالم بحمولة 240 ألف طن حيث لا تتعدى الطاقة الحالية لموانئ الجزائر 30 ألف طن.

ولن يكلف المشروع خزينة الدولة أعباء مالية إذ سيتم تمويله في إطار قرض صيني على المدى الطويل على أن يتم إنجازه في غضون سبع سنوات ويرتقب أن يدخل الخدمة

تدريجيا في غضون 4 سنوات مع دخول شركة صينية (موانئ شنغهاي) التي ستضمن استغلال الميناء حسب تصريحات مسؤولي وزارة القطاع.

وتوصلت الدراسات التقنية لتحديد موقع إنجاز ميناء جديد في المياه العميقة إلى اختيار موقع الحمدانية شرق مدينة "شرشال" الذي سيسمح بإنشاء ميناء بعمق 20 مترا والحماية الطبيعية لخليج واسع فيما سيتكون الميناء من 23 رصيفا يسمح بمعالجة 6.5 مليون حاوية و25.7 مليون طن من البضائع سنويا [14].

هذه المنشأة الحيوية، التي تقدر تكلفة انجازها ب 3.3 مليار دولار، يُنتظر أن تساعد، حسب خبراء اقتصاديين جزائريين، البلدان الإفريقية التي لا تملك موارد لإنجاز بناها التحتية في أقاليمها وفتح أروقة لها من أجل نقل البضائع وتنظيم مناطق الموانئ الخاصة للحمولات الكبرى والقواعد اللوجيستيكية، إضافة إلى نقل الخبرات إليها. هذا ناهيك عن دور هذا المشروع في تحقيق الاندماج الاقتصادي الإفريقي[15].

2-2-2 الطريق العابر للصحراء: بدأ العمل على تجسيده منذ العام 1964، وهو أحد المشاريع العملاقة التي سطعت خلال فترة اتسمت بنزعات التحرر الجماعي من بقايا الاستعمار والنفوذ الأوروبي في القارة.

يوشك المشروع العملاق والممتد على أكثر من 9500 كيلومتر على الانتهاء. حتى الآن استكمل المشروع مراحله في الجزائر وتونس ونيجيريا والنيجر بينما تسير الأشغال بشكل متعثر في مالي وتشاد لأسباب مالية وأخرى أمنية.

لكن مع بداية استغلال "طريق الحرير" الجديد في أفريقيا في مرحلة قريبة، فإنه يتوقع أن يقلب الكثير من الموازين المرتبطة بمستقبل التبادل التجاري بين دول شمال القارة وجنوب الصحراء وسرعة انسياب السلع وتنقل سكان المنطقة.

تتضح أهمية هذا الطريق الذي ينظر له بمثابة "خطة مارشال" لقطاع النقل المتأخر في أفريقيا، في أنه سيمهد لبناء حد أدنى من التكامل الاقتصادي الأفريقي، وإن كان في فضاء محدود من القارة لكن على مساحة واسعة تقدّر بأكثر من ستة ملايين كيلومتر مربع يقطنها قرابة 400 مليون نسمة. كما سيفك العزلة عن دول حبيسة مثل مالي وتشاد

والنيجر، ودول أخرى غرب أفريقيا ومنحها فرصة الوصول إلى منافذ بحرية عبر موانئ دول الشمال الأفريقي ومنها إلى المتوسط [16].

يجسد هذا المشروع التكامل الإفريقي بربطه بين سبعة دول إفريقية هي الجزائر، مالي، تونس، تشاد، نيجيريا، بوركينا فاسو والنيجر. هذه الأخيرة التي تكفلت الجزائر بتمويل وإنجاز الشطر الخاص بها من الطريق والبالغ 230 كلم، وهو آخر شطر لم ينجز بعد. والشكل الموالي يوضح مسار الطريق العابر للصحراء

الشكل 02: الطريق العابر للصحراء

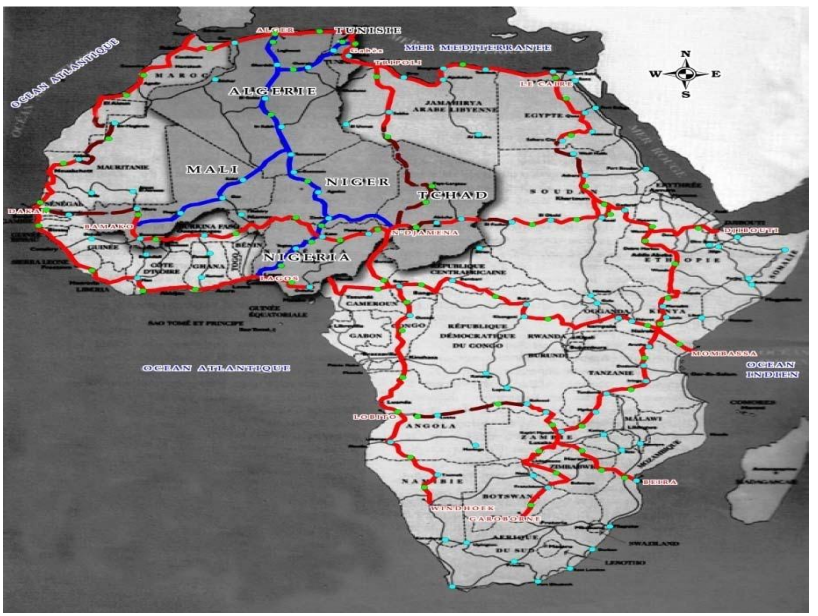

=====: الطريق العابر للصحراء =====: طرق إفريقية كبرى أخرى

المصدر: المصرف العربي للتنمية في إفريقيا، **دراسة لتحديد إمكانيات التبادل التجاري بين البلدان الأعضاء بلجنة الربط للطريق العابر للصحراء**، لجنة الربط للطريق العابر للصحراء: الأمانة العامة، ديسمبر 2009، ص: 07.

2-2-3 مشروع أنبوب الغاز العابر للصحراء "نيغال":

يعد المشروع النيجيري- الجزائري لأنبوب الغاز العابر للصحراء المعروف بـ "نيغال" من أهم المشاريع الهيكلية في قطاع الطاقة في إفريقيا، وقد شرع في تجسيده بعد التوقيع على

مذكرة تفاهم بين "سوناطراك" و"الشركة الوطنية النيجيرية للنفط" في جانفي 2002، ثم تطور المشروع مع التوقيع في 2005 مع مجموعة "بانسبان" للقيام بدراسة جدوى وافية، وأعيد تجديد مذكرة التفاهم التي انضمت إليها النيجر في "أبوجا" في 2009، المشروع يمتد على طول يفوق 4128 كم، أكبر جزء منه في الجزائر بـ 2310. كم، مقابل 1037 كم في نيجيريا. و841 كم في النيجر، يضاف إليه مسافة 220 كم باتجاه أوروبا من "بني صاف" إلى "الميريا" الاسبانية، وظل مشروع أنبوب الغاز الجزائري النيجيري "نيغال" رهين التمويل بالنظر لتكلفته العالية التي قاربت 20 مليار دولار حسب التقديرات لضخ 30 مليار متر مكعب من الغاز، وهي قيمة لا يمكن أن تضمنها الدولتان الرئيسيتان "الجزائر ونيجيريا" بمفردهما. وفي الوقت الذي أعلنت فيه هيئات دولية متخصصة منها البنك الأوروبي للاستثمار ومجمع "غازبروم" وعدة شركات دولية اهتمامها بالمشروع ولمحت إلى إمكانية المساهمة في تمويله في سياق ضمان تموين السوق الأوروبية بكميات إضافية من الغاز، إلا أن استفحال الأزمة في أوروبا وتأثيراتها على استهلاك الغاز أثر سلبا في المشروع[17]. والصورة الموالية توضح مسار تغطية أنبوب الغاز العابر للصحراء "نيغال" للدول المستفيدة منه

الشكل 03: مسار أنبوب الغاز العابر للصحراء "نيغال"

المصدر: نيجيريا تلتزم بمشروع أنبوب الغاز "نيغال"، تاريخ التصفح: 2018/11/14، متاح على الرابط التالي: http://www.eco-algeria.com/content

2-2-4 مشروع شبكة ألياف بصرية من الجزائر إلى دول إفريقية (خط الجزائر- زيندر- أبوجا):

وقعت كل من الجزائر والنيجر ونيجيريا على إعلان الجزائر المتضمن إنجاز كابل للألياف البصرية يمتد على محور الجزائر- زيندر- أبوجا، حيث جاء هذا المشروع الذي يندرج ضمن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (النيباد) ليلبي حاجة أفريقيا إلى تكثيف شبكاتها الاتصالية ذات النطاق الواسع خاصة تلك المتعلقة بالاتصال مابين القارات، وهذا نظرا للمتطلبات التي تستدعيها الخدمات المنبثقة عن الشبكات الحديثة والمستقبلية.

ويمتد خط الجزائر أبوجا على طول إجمالي يُقدرُ بـ 4500 كلم تستحوذ الجزائر على 2200 كلم منها بينما سيكون نصيب النيجر 900 كلم أما نيجيريا فسيمسها على طول 800 كلم.

تجدر الإشارة إلى أن قرار إنجاز كابل الألياف البصرية الرابط بين الجزائر وأبوجا قد تم اتخاذه أثناء الدورة الأولى للجنة العليا الثنائية برئاسة نيجيريا والجزائر، التي انعقدت خلال جانفي 2002، بينما انضمت النيجر للمشروع في مارس 2003. وفي عام 2008 تبنت الدول المعنية بالمشروع دفتر الشروط الخاص بإنجاز الكابل[18].

يندرج هذا المشروع ضمن إطار المبادرة ذات البعد الإقليمي والقاري التي أُطلقت في سياق الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (النيباد)، ويتعلق الأمر بـ:

- تم تأسيس هذا المشروع على إرادة سياسية مشتركة لرؤساء الدول الثلاث: الجزائر، النيجر، نيجيريا؛

- وضع بني تحتية خاصة بنقل تكنولوجيات الإعلام والاتصال، تحت تصرف شعوب الدول الثلاث وكذا البلدان المجاورة؛

- توحيد الحركة الإقليمية بما فيها الدول المجاورة الداخلية مثل مالي، تشاد، بنين والطوغو لتوجيهها نحو أوروبا عبر نقاط الهبوط الخاصة بالكوابل البحرية للألياف البصرية الموجودة في الجزائر أو تلك التي لا تزال في طور الانجاز.

يُعدُ جزء الجزائر الممتد من عين قزام حتى الحدود النيجيرية، جزءا هاما من العمود الفقري الوطني للألياف البصرية بالنسبة للمتعامل التاريخي اتصالات الجزائر، وما إن يصبح عمليتيا حتى يتم تعزيزه وتأمينه من خلال انجاز عقد محلية تضمن استمرارية الخدمات، والوفرة الدائمة للاتصال وكذا التكفل بالحركة الداخلية الأفريقية خاصة تلك الخاصة بالنيجر ونيجيريا والتشاد[19].

2-3 التحديات والرهانات:

من خلال عرضنا للمشاريع الاستثمارية التي تبنتها الجزائر في ضوء شراكة "النيباد"، كإستراتيجية نحو تعزيز التقارب جنوب – جنوب بالقارة السمراء من جهة، والاستفادة من الفرص الخاصة بالاقتصاد والاندماج التجاري بين الدول الإفريقية من جهة أخرى، نجد أن هذه المشاريع من شأنها تغيير المسار الاقتصادي الجزائري إلى الأفضل إذا ما تم تجسيدها في أرض الواقع في المستقبل القريب، خاصة وأن الوضع الاقتصادي الحالي للبلاد يشهد اختلالات واضحة نتيجة انهيار أسعار النفط، ولعدم توفر بدائل حالية من شأنها إحداث التنويع في الاقتصاد الوطني. وبالتالي يمكن اعتبار هذه المشاريع أوراق رابحة يمكن أن تفيد الجزائر مستقبلا إذا ما تم استغلالها بالصورة الجيدة، فمشروع خط الغاز، ليس الوحيد الذي وضعت الجزائر ونيجيريا، من أجله ورقة طريق للمتابعة، فهناك الطريق العابر للصحراء الذي حقّق تقدما معتبرا وشبكة الألياف البصرية التي تمتد إلى دول الجوار، ما يسمح برفع خدمات الانترنت وتصديرها وتقريبها من مواطني الساحل وغرب إفريقيا.

هذه المشاريع ذات التكلفة الاقتصادية العالية، من شأنها تغيير واقع التنمية المتدني حاليا في منطقة الساحل وبالأخص في الدول التي تتقاسم مسافة العبور والاستغلال كالنيجر، تشاد، مالي وبوركينافاسو، حيث ستفتح المجال أمام خلق مناطق للنشاط وإنشاء الموانئ الجافة وفتح المنافذ نحو إفريقيا جنوب الصحراء وتدليل المسافة والزمن لنقل السلع والبضائع من خلال ميناء الوسط (شرشال) الجاري إنجازه بالجزائر.

هذه الآفاق، ستعود بالفائدة على الشباب بالدرجة الأولى بفضل عشرات الآلاف من مناصب الشغل التي ستوفر، وعلى المتعاملين الاقتصاديين الذين سيجدون بنى تحتية محفزة للاستثمار والتصدير والظفر بمكانة في أسواق تفوق الـ 300 مليون مستهلك.

ويرتبط تجسيد هذه المشاريع بالإرادة السياسية لأعلى سلطات البلدان المعنية، وبالأوضاع الأمنية والاقتصادية لبعض الدول. وقد أبدت حكومات البلدان في أكثر من مناسبة إرادتها الكبيرة في بناء هذه المنشآت الضخمة على أرض الواقع، وأكدت أنها "أمل" التنمية الحقيقية والخروج من دائرة الفقر والتخلّف.

ويمثل ضعف الأداء الاقتصادي لدول مثل النيجر ومالي، عائقا تقنيا أمام الالتزام بالتجسيد الفعلي للمشاريع في آجالها المحدّدة، لأنها تجد صعوبة في توفير الأغلفة المالية لإنجاز الأشطر الخاصة بها، وهو ما يمكن التغلب عليها من خلال المساعدات المالية وتضامن البلدان فيما بينها. ويبقى التحدي الأكبر، هو الجماعات الإرهابية، التي لا تخفي أبدا نيتها في استهداف المصالح الإستراتيجية للبلدان، وقد لا تتوانى عن ضرب المنشآت الطاقوية الحيوية ولها سوابق عديدة في ذلك. لكن إرادة الدول الإفريقية أقوى من هذا التهديد[20].

خاتمـــــة:

استطاعت الجزائر أن تجعل القارة من خلال "النيباد" شريكا "مهما" و"قطبا جديدا" للتنمية في الاقتصاد العالمي. وصارت إفريقيا تشارك باستمرار في قمم المجموعة الصناعية الكبرى الـ 8 لطرح انشغالاتها ومطالبها. ورافعت الجزائر في العديد من المحافل الدولية من أجل "النيباد" وأسسها وأهدافها انطلاقا من مكانتها داخل الهيئة إذ أنها عضوا هاما في أجهزتها "الأساسية" ومن بينها الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء.

من خلال ما تم تناوله في هذه الورقة البحثية، يمكننا أن نستعرض مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات التي من شأنها أن تخدم الموضوع وتُسهم في إثراء الموضوعات ذات الصلة.

أ- الاستنتاجات: ويمكن تلخيصها في:

- القارة الافريقية مازالت مهمشة ضمن السياق الدولي، رغم المحاولات الإنمائية المتعددة إلا أن غالبيتها تميز بمحدودية المجال والآثار على القارة، رغم أن هذه الأخيرة تزخر بثروات وطاقات هائلة؛

- "النيباد" مبادرة جادة كان للجزائر الفضل في تجسيدها مع بعض دول القارة هدفها تحقيق طموحات القارة بأكملها للنهوض بالتنمية كونها حتمية فرضتها الألفية الجديدة للخروج من قوقعة التخلف والفقر بجهودها الذاتية؛

- إن لمبادرة "النيباد" أثر بارز في التغيير الجذري لأوضاع إفريقيا اقتصاديا وخاصة في جانب التعليم، إلا أنه كان هناك جملة من الصعوبات والتحديات التي واجهت هذه الأخيرة في مسيرتها، وكان من أبرزها أنها كانت تعاني من قلة التمويل والمساعدة الكافية من طرف البلدان الغنية؛

- إن قلة وضعف البنى التحتية، وغياب التنسيق والتنظيم بين هياكل المبادرة، وانخفاض مستويات الموارد البشرية والمالية للدول المعنية بالمشاريع التي تبنتها الجزائر في ضوء مبادرة "النيباد" كان لها وقع في بطء تحقيق الأهداف المنشودة للجزائر والدول المعنية ما أجَّل فرص الاستفادة من ثمار التعاون والتكامل الإقليمي بين هذه الدول؛

- إن المشاريع الاستثمارية الإستراتيجية التي تبنتها الجزائر في ضوء مبادرة "النيباد" على غرار ميناء تيبازة التجاري، الطريق العابر للصحراء، مشروع أنبوب الغاز العابر للصحراء "تيغال" ومشروع شبكة الألياف البصرية من الجزائر إلى دول إفريقية (خط الجزائر- زيندر- أبوجا) هي مشاريع واعدة يمكن أن تفيد الجزائر مستقبلا إذا ما تم استغلالها بصورة جيدة؛

- تسمح المشاريع التي تبنتها الجزائر وفق التعاون والشراكة الإفريقية بتعزيز التقارب جنوب – جنوب بالقارة السمراء، وتتيح الاستفادة من الفرص الخاصة بالاقتصاد والاندماج التجاري بين الدول الإفريقية؛

- من شأن هذه المشاريع الهامة تغيير واقع التنمية المتدني حاليا في منطقة الساحل وبالأخص في الدول التي تتقاسم مسافة العبور والاستغلال مع الجزائر إلى أفضل حال،

كما يمكن أن تعود بالفائدة على الشباب بالدرجة الأولى بفضل عشرات الآلاف من مناصب الشغل التي ستوفرها، وعلى المتعاملين الاقتصاديين الذين سيجدون بنى تحتية محفزة للاستثمار والتصدير بين هاته الدول.

ب- التوصيات: ويمكن تلخيصها في:

- ضرورة الإسراع والتعجيل في وتيرة المشاريع العالقة وتلك التي تعاني أزمة تمويل، من أجل بلوغ الأهداف المنشودة في ظل المبادرة، وهذا باقتراح حلول واقعية ومجدية على تلك الدول التي تعاني من أزمات تحول دون استكمال ما تبقى من مشروعات هامة؛

- توسيع دائرة الدول المستفيدة من ثمار هذه الشراكة، وعدم اقتصارها على تلك الدول التي تمتاز بثقل ووزن سياسي واقتصادي هام على مستوى القارة (الجزائر ونيجيريا مثالا)، حتى لا تحدث إختلالات في التكامل الإقليمي ما بين دول القارة من جهة، ولكي تحظى هذه الدول بفرصة استغلال إمكانياتها وطاقاتها مستقبلا من جهة أخرى؛

- التركيز على إبرام شراكات واتفاقيات اقتصادية هامة تمس القطاعات الإستراتيجية مع مختلف دول القارة، وعدم اقتصارها على دول الجوار، للاستفادة القصوى من مزايا التبادلات التجارية بين هذه الدول، وللبحث عن الفرص الاستثمارية الحقيقية التي من شأنها أن تسمح للشركات الوطنية الكبرى بالتغلغل في السوق الإفريقية وحجز مكانا استراتيجيا لها، يسمح لها بفرض نفسها مستقبلا أمام كبريات الشركات العالمية المستثمرة في دول القارة؛

- ضرورة توفير الموارد والبدائل المالية الممكنة للمستثمرين الجزائريين الخواص من أجل دخول الأسواق الإفريقية، وإقامة المشاريع الإقليمية فيها، إلى جانب تقديم الدولة للمستثمرين هؤلاء امتيازات وإعفاءات ضريبية كحوافز هامة تشجعهم على إقامة مشروعاتهم؛

- ضرورة العمل على إعداد الإطارات البشرية وتجنيد الموارد المتاحة من مبدأ الاعتماد على الذات لتنفيذ المشروعات المقررة في جدول وتوصيات المؤتمرات والندوات المتعلقة بالتنمية التي تعقد دوراتها في دول القارة.

المراجع:

(1) أسماء حني، **ميادرة النيباد وآثارها على القارة الإفريقية**، مذكرة ماستر، تخصص: تاريخ معاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2017، ص: 50.

(2) فوزية خدا كرم عزيز، النيباد: توجه جديد للتنمية في إفريقيا، **مجلة الأستاذ**، جامعة بغداد، العدد 201، 2012، ص: 426.

(3) **The New Partnership for Africa's Development (NEPAD).** Part 2, Department of Foreign Affairs, Republic South Africa, October 2001, P: 17.

(4) اعتماد على:

- **النيباد.. الشراكة الجديدة لتنمية القارة السمراء**، تاريخ التصفح: 2018/11/17، متاح على الرابط التالي:
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/organizationsandstructures/2016/1/24

-Henning Melber. Et al, **The New Partnership for Africa's Development (NEPAD): African perspectives**, DISCUSSION PAPER 16, Nordiska Afrikainstitutet, Uppsala 2002, PP: 6-8

- الشفيع محمد مكي، الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا، **مجلة دراسات الشرق الأوسط وإفريقيا**، جامعة الخرطوم، المجلد 3، العدد 6، 2007، ص ص: 12- 13.

(5) اعتمادا على:

- مختار بوروينة، "**النيباد" الإفريقية وطموح التبادل القاري الحر**، تاريخ التصفح: 2018/11/16، متاح على الرابط التالي: http://www.omandaily.om/587619/

- **الجزائر والقضايا الدولية بعد سنة 1962**: http://elbassair.net/

- **النيباد. الشراكة الجديدة لتنمية القارة السمراء**، مرجع سبق ذكره.

(6) **الشراكة الجديدة لتنمية القارة إفريقيا (النيباد)**، تاريخ التصفح: 2018/11/15، متاح على الرابط التالي:
https://www.ta3lime.com/showthread.php?t=13054

(7) موسوعة التكامل الاقتصادي العربي الإفريقي، **التجمعات الإفريقية.. مقومات النجاح ومعوقات التكامل**، تاريخ التصفح: 2018/11/16، متاح على الرابط التالي:
https://www.enaraf.org/page/183

(8) محمد عاشور مهدي، **مستقبل التكامل الإقليمي في إفريقيا .. قراءة في ضوء الدوافع والواقع والتحديات**، قراءات إفريقية: دراسات وبحوث، مقال منشور بتاريخ: 2017/03/26، تم استرداده والإطلاع عليه بتاريخ: 2018/11/17، متاح على الرابط التالي: http://www.qiraatafrican.com/home/new [بتصرف]

(9) محمد الصالح، **الجزائر ترافع عن إفريقيا أمام الكبار: صوت القارة الذي أحدث رجع الصدى**، تاريخ التصفح: 2018/11/15، متاح على الرابط التالي: https://www.djazairess.com/elmassa/36255

(10) نفس المرجع السابق.

(11) **المبادلات التجارية الجزائرية– الإفريقية بالأرقام**، مقال منشور بجريدة الخبر الجزائرية بتاريخ: 2018/05/24، تم استرجاعه والإطلاع عليه بتاريخ: 2018/11/17 ، متاح على الرابط التالي: https://www.elkhabar.com/press/article/138486

(12) عائد عميرة، **دول المغرب العربي تتجه نحو إفريقيا لنيل نصيبها!**، تاريخ التصفح: 2018/11/14 ، متاح على الرابط التالي: http://www.noonpost.org/content/17184

(13) البشير محمد لحسن، **إفريقيا تتحول الى الساحة الجديدة لحرب التمدد الاقتصادي وبسط النفوذ بين الجزائر والمغرب**، تاريخ التصفح: 2018/11/14، متاح على الرابط التالي: https://www.raialyoum.com/index.php

(14) الإذاعة الجزائرية/وأج، **الميناء التجاري للوسط بشرشال: أكثر من 500 مليار سنتيم تعويض لملاك الأراضي**، تاريخ التصفح: 2018/11/16، متاح على الرابط التالي: http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20180504/140573.html

(15) البشير محمد لحسن، **مرجع سبق ذكره**.

(16) طارق القيزاني، **الطريق العابر للصحراء: جسر يربط الشمال بالعمق الأفريقي**، تاريخ التصفح: 2018/11/17، متاح على الرابط التالي: https://alarab.co.uk

(17) **مشروع أنبوب الغاز الجزائري النيجيري سيكتمل في 2018**، مقال منشور بجريدة الخبر الجزائرية بتاريخ: 2014/01/31، تم استرجاعه والإطلاع عليه بتاريخ:

2018/11/15، متـــــــــــاح علـــــــــــى الـــــــــــرابط التـــــــــــالي: https://www.elkhabar.com/press/article/22173

(18) https://www.mpttn.gov.dz/ar/portfolio/%D8%AE%D8%B7-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D8%B2%D9%8A%D9%86%D8%AF%D8%B1-%D8%A3%D8%A8%D9%88%D8%AC%D8%A7، تـــاريخ التصفح: 2018/11/17.

(19) نفس المرجع السابق.

(20) حمزة محصول، **مشاريع شراكة بين الجزائر ونيجيريا لتغيير وجه الساحل وغرب إفريقيا**، مقال منشور بجريدة الشعب الجزائرية بتاريخ: 2018/10/16، تم استرجاعه والإطلاع عليه بتاريخ: 2018/11/16، متاح على الرابط التالي: https://www.djazairess.com/echchaab/127476 [بتصرف]